

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الأولى
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الحادية والعشرين

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيسي :

المحتويات

- الاحتفال بأسبوع نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.21
11 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61593 19٧٩ز(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥الاحتفال بأسبوع نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمشيا مع التقليد الذي بدأ العمل به منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، تعقد اللجنة الاولى هذه الجلسة الخاصة للاحتفال بأسبوع نزع السلاح الذي بدأ في ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ .

وإنه لمن دواعي سروري وفخري والعظيمين أن أرحب في اللجنة الاولى بالسيد سمير الشهابي ، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وأود ، نيابة عن اللجنة الاولى ، أن أتقدم إليكم - سيادة الرئيس - بالتهنئة على انتخابكم ، وكذلك على المهارة الدبلوماسية البارعة التي تديرون بها أعمال الدورة السادسة والاربعين . كما يشرفني ويسعدني بالغ الشرف والسعادة أن أرحب في اللجنة الاولى بالاميين العام السيد خافيير بيريز دي وكوييار . سيادة الاميين العام ، إن إخلاصكم الذي لا يحد لمبادئ المنظمة قد جعلكم موضع تقديرنا وإعجابنا جميعا .

لقد أعلنت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح الاسبوع الذي يبدأ في ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ، وهو يوم تأسيس الأمم المتحدة ، أسبوعا يكرس لتعزيز أهداف نزع السلاح . وقد حثت الحكومات والمنظمات غير الحكومية على جعل أسبوع نزع السلاح محور جهودها الرامية إلى زيادة الوعي العام بأخطار سباق التسلح ، وعلى وجه الخصوص ، سباق التسلح النووي ، الامر الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ مفضي إلى إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح .

إن الاحتفال بأسبوع نزع السلاح يمكن أيضا أن يكون أداة هامة لتطوير توافق آراء عام قوي لصالح تعزيز الهيئات متعددة الاطراف التي تتناول قضايا تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

إن الأحداث التاريخية التي وقعت في العام الماضي ، وبصفة خاصة التي وقعت في الشهر المنصرم ، أُنعت آمالاً كباراً في إحراز تقدم متعمد وحقيقي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح . كما أن الاعلانات الصادرة مؤخراً من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، بصدد الأسلحة قصيرة المدى ، قد أشارت بالفعل وعياً جماهيرياً بفائدة تعزيز الأمن والاستقرار عن طريق إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية .

وإذا كانت هذه المبادرات التاريخية لا تقل أهمية عن عملية نزع السلاح ، فإنه يتعين علينا أن نضع نصب أعيننا أن مشاركة كل الدول ضرورية من أجل الإبقاء على التقدم الذي أُحرز مؤخراً . ذلك أن صيانة السلم والأمن الدوليين - وفقاً للالتزامات المكرسة في الميثاق - مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء .

وبالرغم من التقدم الذي شهدناه مؤخرًا في مجال الأسلحة النووية مازلنا نبصر مصادر خطر يتعين التصدي لها بعمل ملتزم وحقيقي متعدد الأطراف . فانتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف والأسلحة التقليدية يمثل أخطر تهديد يحدق بالسلم والأمن الدوليين . ودرء هذا الخطر يتطلب بذل جهود على جميع المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف . إن تعزيز الشفافية والوضوح وتعزيز الضمانات هدفان من الأهداف الرئيسية في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع انتشار الأسلحة .

وقد أكدت بؤر الاضطراب على الصعيد الإقليمي وجود اختلالات توجب التوترات وتهدد صون السلم . وتتوافر مجموعة من التدابير كفيلة بمعالجة البعد العسكري للأمن في هذه المناطق التي مزقتها الصراعات ، مثل تخفيض الأسلحة إلى مستويات ثابتة ومأمونة ، وتعزيز تدابير بناء الثقة ، واعتماد هياكل أمنية دفاعية ، وتشجيع الطرائق الكفيلة بمنع الصراعات . وبوسع تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف أن يؤدي دورا هاما في الحد من أوجه الاختلال على المستوى الإقليمي وتعزيز الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى زيادة الجهود الرامية إلى بناء الأمن وتعزيزه .

غير أن البعد العسكري للأمن لا يمكن بحسه في فراغ . وتدابير نزع السلاح لا تستطيع وحدها أن تكفل السلم والاستقرار ولكن يجب النظر إليها في علاقتها بالأولويات الأخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون البيئة وحماية حقوق الإنسان . والواقع أن التوافق الدولي في الآراء ضروري لتهيئة مناخ تعاوني يشجع الأمم على اتخاذ خطوات جماعية لتخفيض نفقاتها الدفاعية . وإذا كان من المعترف به بشكل عام أن الانفاق العسكري قد انخفض على الصعيد العالمي فإن سباق التسلح مازال قائما في عدد من مناطق العالم ؛ ويشكل هذا السباق توجيها سيئا لموارد كان يمكن استخدامها استخداما أفضل بتكريسها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وخلال أسبوع نزع السلاح تنظم مجموعة من الاحتفالات في جميع أنحاء العالم بغية رفع مستوى وعي المجتمع العالمي بقضايا نزع السلاح . ونحن واثقون بأن هذا الأسبوع سيسهم في تعزيز الدور الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع به في معالجة هذه المسائل .

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة ، السيد سيمر الشهابي ، ليخاطب اللجنة الأولى .

السيد الشهابي (رئيس الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

افكرك على كلماتك الرقيقة وعلى تهانئك . ولكم مني جميعا أطيب التمنيات في مساعيكم .

لقد أعلنت الجمعية العامة أسبوع نزع السلاح في ١٩٧٨ ليكون أسبوعا يكرس لتعزيز أهداف نزع السلاح . وعلى مدى ما يقرب من عقد كان الاحتفال بأسبوع نزع السلاح يجري في مناخ تتنازعنا فيه الآمال والاحباطات ونحن نبصر عملية نزع السلاح تمضي ببطء ومشقة فتحرز تقدما تارة وتعاني تقهقرا تارة أخرى .

أما اليوم فإننا نحتفل بأسبوع نزع السلاح في مناخ مفعم بالأمل والرجاء . فالساحة العالمية ما برحت تشهد في السنوات القليلة الماضية تغيرات سياسية هامة تتلاحق بسرعة خاطفة جعلت المجتمع الدولي يتابعها أحيانا متابعه متعجلة حتى يستطيع أن يجاري وتيرتها . وتتضمن هذه التغيرات ، بوجه خاص ، حلول التعاون بين الشرق والغرب مكان المواجهة بينهما ، والخطوات الهامة التي اتخذت من أجل إيجاد تسويات تفاوضية في مناطق التوتر أو الصراع الكثيرة ، مثل أمريكا الوسطى وكمبوديا والشرق الاوسط . وقد أفضت هذه التطورات الايجابية الاخيرة الى تحولات جعلت الساحة العالمية مواتية لتعزيز التعاون الدولي وتوطيد السلم والأمن ، وهذا أمر لم نكن نتصوره منذ سنوات قليلة .

وفي ميدان نزع السلاح ، وقعت أحداث مشهودة تمثلت في التوقيع على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، وعقد معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (متارت) ، والمبادرات التي قامت بها مؤخرا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما النووييتين ، وانضمام مزيد من الدول إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ونأمل جميعا أن تبشر هذه الأحداث ببداية حقبة تسودها الثقة المتبادلة فيما بين الدول .

ولكن حتى ونحن نعد تلك المكاسب مازالت الصراعات الاقليمية ، القديم منها والجديد ، تمثل تهديدات مستمرة للأمن الدولي بحكم طبيعتها المتفجرة وأثارها الجانبية . غير أن حل هذه الصراعات يجب التماسه بالوسائل السلمية عن طريق بناء الثقة والامن وإيجاد تسوية سلمية قائمة على العدالة والكرامة ، وهما الشرطان المسبقان للامان لإحلال سلم واستقرار دائمين .

إن انفراج العلاقات الدولية قد عزز قدرة الامم المتحدة على العمل بمزيد من الفعالية وعلى استقطاب مزيد من الاجماع ، مما جعل المنظمة تتصدر الساحة العالمية . وقد تجلت زيادة فعالية المنظمة وقدرتها على توطيد التعاون الدولي في استجابتها لازمة الخليج . وفي عالم اليوم الذي يتميز بالتكافل المتنامي ، بات دور الامم المتحدة الفريد في تعبئة التعاون الدولي لحسم المشاكل أكثر بروزا وأهمية .

ويصدق هذا بوجه خاص على ميدان نزع السلاح . ويجب علينا ، ونحن نشيد بالانجازات الثنائية التي تحققت في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أن نتذكر أن عملية نزع السلاح كيما تكون مجدية وهادفة ، يجب أن تشترك فيها الدول جميعا ، سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي وسواء كانت دولا كبيرة أو صغيرة .

ولما كانت الامم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تتيح امكانية النظر إلى قضايا الحرب والسلم والرخاء والمشاكل الاقتصادية والانسانية والمسائل العلمية من منظور عالمي ، فإنها ستظل أداة رئيسية لتحقيق أهداف الحد من الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الاطراف . غير أن السلم والاستقرار لا يمكن ضمانهما بتدابير نزع السلاح وحدها . فنحن مازلنا نشهد اليوم تهديدات تحدى بالامن بسبب اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، وتدهور البيئة المادية واستنفاد الموارد الطبيعية ، وموجات الهجرة هربا من الجوع ، وتفاقم الفوارق الاقتصادية ، وآفة الاتجار بالمخدرات ، والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان . لذا فإن عملية نزع السلاح ، من منظور أوسع نطاقا ، ينبغي أن تتضمن أيضا الجهود الرامية إلى إعادة توجيه الموارد من القطاع العسكري صوب تحسين حياة الجنس البشري ورخائه .

إن روح أسبوع نزع السلاح لا تكمن في السعي إلى إحلال السلم والأمن فحسب وإنما تكمن أيضا ، وهو الأهم ، في ضمان حياة ينعم فيها الانسان بالازدهار والتقدم . وبقدر نجاحنا في الجمع بين هذين الهدفين بقدر ما سيكون احتفالنا بأسبوع نزع السلاح جادا هادفا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري أن أعطي

الكلمة للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ليخاطب اللجنة الاولى .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا

لي أولا أن أشكركم على كلماتكم الرقيقة .

تتجه أفكارى أول ما تتجه ، ونحن نجتمع هنا اليوم للاحتفال بأسبوع نزع السلاح ، إلى السفير الفونسو غارسيا روبليس ، الذي نفتقده بيننا اليوم . فاسمحوا لي إذن أن أستهل بياني بالاشادة بذكراه في هذه اللجنة التي عمل فيها بشكل لا نظير له في الامتياز بتحقيق النفع الاكبر والدائم لكل الامم .

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يعكس مفارقة جسيمة . فحجم التغيير فسي السمات الاساسية للعلاقات بين الدول العسكرية الكبرى وتكتلات القوى قد ترتب عليه من جهة آثار تردد مداها في بيئة الامن الدولي بأسرها . بل إننا شهدنا في الغتسرة القصيرة المنصرمة منذ الاحتفال بأسبوع نزع السلاح في العام الماضي تغييرات سياسية مذهلة في أوروبا ، والحسم التدريجي والمستمر لعدد كبير من الازمات وحالات الصراع في أماكن أخرى . وبانتهاء المواجهات العقائدية والمنافسة العسكرية التي كانت سممة سنوات الحرب الباردة ، تصبح إعادة النظر الشاملة في كل العقائد والاستراتيجيات القديمة التي أعادت التقدم على طريق خفض الاسلحة تطورا طبيعيا تماما .

وفي نفس الوقت ، وحتى مع ازدياد الامل بشكل كبير في تحقيق المزيد من التقدم في الحد من التسلح ونزع السلاح ، مازالت الحالة الدولية مستعصية على التنبؤ . فتقاوم التوترات الكامنة وظهور منازعات جديدة في بعض مناطق العالم يذكرنا بمسدى رهافة التوازن الامني وكَمّ العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز السلم والاستقرار الدوليين . ومن المسلمّ به أيضا بشكل متزايد أن القضايا الاجتماعية والسياسية وقضايا حقوق الانسان تؤثر على موضوع الامن بنفس القدر الذي تؤثر به الاعتبارات العسكرية . ويطرح ذلك تحديات اضافية أمام الاجراءات المتعددة الاطراف في مجالات منع الازمات وحسم الصراعات ونزع السلاح .

ومع ذلك ، فإننا نعمل في إطار تحسن تحسنا كبيرا . ففي مجال الاسلحة النووية ، شهدنا خلال سنوات قليلة ، تحولا جذريا من التهديد بمواجهة نووية إلى

الإزالة الفعلية أو التخفيض الكبير لأكثر هذه الأسلحة زعزعة للاستقرار . وقد هيأت المبادرات التي تقدم بها مؤخرا كل من الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف الظروف المؤاتية للتعميل بالعملية التي طال انتظارها والمتعلقة بإجراء تخفيضات كبيرة في عدد من فئات هذه الأسلحة ، وتقليص برامجها . ومن المهم أيضا في هذه المبادرات الاعتراف الذي حظي به موضوع وضع رقابة صارمة على مخزونات الأسلحة النووية ومنع استخدامها بشكل عارض أو على نحو غير مرخص به . وبالنسبة للحالة العالمية الملتهبة التي تواجهها اليوم ، فقد اكتسبت هذه المشكلة بُعدا إضافيا ينذر بالشؤم مما يحتم علاجها علاجاً حاسماً .

ويبدو أن النهج المزدوج إزاء مشكلة الأسلحة النووية ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى . وينبغي أن نشجع بشكل مطرد على إجراء المزيد من التخفيضات في القوات النووية الاستراتيجية ، وأن نحث ، في سياق التخفيضات التي تحققت بالفعل ، على إعادة النظر بمنتهى الجدية في كامل مسألة إجراء التجارب على الأسلحة النووية . وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن الظروف التي تؤدي إلى إحراز تقدم كبير في عملية الحظر الشامل للتجارب قد أصبحت مهيأة اليوم . ولا ينبغي أن تضع هذه الفرصة .

ومع البدء في عملية حقيقية لنزع السلاح النووي ، سيكون السماح بظهور أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية أمرا خطيرا من الناحية العسكرية ومشينا من الناحية الأخلاقية . ومن دواعي الارتياح أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية قد ازداد قوة بانضمام عدد من الدول الأخرى إليه . فينبغي إذن أن يكون هدفنا هو إضفاء الطابع العالمي على هذا النظام . والجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية لا تتعارض على الإطلاق مع الحقوق المشروعة للدول في الانتفاع من التطبيق السلمي للطاقة النووية . وعلى أساس التجربة العراقية المؤسفة في الأشهر الماضية في هذا المجال ، أصبح المجتمع الدولي الآن في موقف أفضل كثيرا من أي وقت مضى لوضع المعايير التي تميز بشكل أوضح بين هذين الاستخدامين .

وقد علمنا الصراع في الخليج الفارسي درسا آخر ، هو أن التكديس المتهور للأسلحة ، ولاسيما أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها ، لا يضّر فقط بالمنطقة المتأثرة مباشرة ، وإنما يضّر أيضا بالسلم والامن الدوليين ككل .

ومن المشجع في هذا الصدد ، أن المفاوضات الجارية في جنيف حول إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية قد دخلت مرحلة حاسمة ، ومن المرجح أن تؤتسب شارها قبل نهاية ١٩٩٢ . وسيمثل الفشل في هذا المجال نكسة كبرى للمجتمع الدولي ، في حين أن النجاح قد يصدّ شفرة هامة فيما يتعلق بتحريم أسلحة التدمير الشامل . وسترتب على حظر الأسلحة الكيميائية ، إلى جانب زيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية - التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي الأخير في جنيف ، آثار إيجابية للغاية على الجهود الرامية إلى تعزيز الامن إقليمي وعالمي .

ويعد وضع معايير ومبادئ توجيهية منصفة وموضوعية وعملية للحد من تدفق الأسلحة التقليدية وتكنولوجيات الأسلحة أمرا تمسّ الحاجة إليه أيضا . ولا يمكن التفاوض عن الإفراط في عسكرة المجتمع الانساني ، هذا الإفراط المتمثل في مستويات تسلح عالية لا ضرورة لها والانفاق العسكري الكبير . إن كثيرا من البلدان التي تجد نفسها في هذه الحالة ليس في مقدورها تحمّل التكلفة البشرية أو المالية التي تفرضها هذه العملية .

وفي اعتقادي أنه يمكن إيجاد توازن مقبول بين الاستجابة للشواغل الامنية المشروعة للدول وبين تلبية حاجتها إلى نقل العلم والتكنولوجيا دون عائق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، في نفس الوقت الذي يجري فيه الحد من إمدادات الأسلحة . وينبغي أن تتخذ أول خطوة في هذا الاتجاه فيما يتصل بأكثر أنواع الأسلحة زعزعة للاستقرار ، مثل القذائف التسيارية . وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به تدابير بناء الثقة والامن في التحولات الجارية على المسرح السياسي والعسكري في أوروبا ، فمن المعقول أن نفترض أن هدف زيادة الشفافية والوضوح ، إذا ما طبق على عمليات نقل الأسلحة ، سيعترب عليه أثر إيجابي مماثل على الصعيد الاقليمي وفي جميع أرجاء العالم أيضا .

ويحدوني خالص الأمل أن تؤدي المناقشات الجارية حول هذا الموضوع ، بما في ذلك اقتراح إنشاء سجل لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، إلى نتائج ملموسة . والأمانة على استعداد للاضطلاع بأي دور يوكل إليها في هذا الصدد .

وهناك حاجة لا غنى عنها ، من أجل نظام دولي جديد يضمن السلم والاستقرار الدائمين ، إلى تعزيز التعاون السياسي القائم على الاحترام المتزايد لسيادة القانون الدولي . وفي مجال نزع السلاح ، فإن اتباع نهج أكثر واقعية في معالجة مختلف المسائل التي ينطوي عليها ، يبشر بتحقيق نتائج ملموسة .

وأود ، ونحن نحتفل بأسبوع نزع السلاح في عام ١٩٩١ ، أن أعرب عن أملني الصادق في أن يفتنم القادة في كل مكان الفرص المتاحة الآن لبذل جهود جادة لعكس اتجاه سياق التسلح والتوصل إلى سبل تعاونية جديدة لإنجاز المهام المتزايدة الصعوبة والمتمثلة في بناء مستقبل أفضل وأكثر أمناً لكل المجتمعات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم اللجنة هذه

الجلسة الخاصة التي كُرسَتْ للاحتفال بأسبوع نزع السلاح .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠